الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

النقابة الوطنية لموظفي وزارة الصيد البحري

2015/07/08

بلاغ رقم 31

إننا في النقابة الوطنية لموظفي وزارة الصيد البحري المنضوية تحث لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إذ نعبر عن تدمرنا و استيائنا العميق إزاء وضعية الموظف التي أصبحت تتفهقر بشكل مستمر نتيجة للسياسة المتبعة في مجال التدبير الاداري وتدبير الموارد البشرية خاصة بعد قرار وزير الفلاحة و الصيد البحري القاضي بعزل موظف إطار بالإدارة المركزية من سلك الوظيفة العمومية ضدا على كل الأعراف و القوانين الجاري بها العمل.

كما تتبعنا، لقد تمت مناقشة حيثيات قضية الأخطبوط من كل جوانبها وكان طلب نقابتنا هو احترام المساطر القانونية لمحاسبة المعنيين من خلال إحالتهم على أنظار المجلس التأديبي حتى يتسنى لكل واحد منهم الإطلاع على التهم الموجهة إليه والدفاع المشروع عن نفسه. وكانت استجابة الادارة المركزية فورية و جد ايجابية سجلناها بكل ارتياح ودونت في محضر 16 أبريل 2015 الموقع من قبل الطرفين.

إلا أنه وبعد تشكيل لجنة خاصة تم تعينها من طرف السيد الوزير للبث في حيثيات الملفات التأديبية المعروضة عليها في هذه القضية ومن بينها ملف هذا الموظف بالإدارة المركزية الذي تم عزله والتي كانت نقابتنا ممثلة في شخص كاتبها العام الوطني لمؤازرته، تبين لنا بعد الاطلاع على تقرير المفتشية العامة، أن التهم الموجهة له واهية تتعلق ببعض المساطر وليست مخالفة للقوانين و كانت الأجوبة جد مقنعة بما فيها الشهادة الإيجابية لرئيسه المباشر و قضى المجلس التأديبي المنعقد بتاريخ 28 أبريل 2015 بتوقيف المعني بالأمر عن مزاولة مهامه لمدة ثلاثة أشهر. إلا أن السيد الوزير لم يقتنع بقرار اللجنة التأديبية التي عين كل أعضائها، فأصدر قراره الفريد من نوعه والذي يدخل في خانة الشطط في استعمال السلطة، بعزل هذا الموظف المغلوب على أمره ظلما وعدوانا بدون احترام مبدأ تناسب العقوبة مع طبيعة الخطأ المرتكب، مما يبين أن هذا الموظف كان مستهدفا منذ البداية. أما إذا كانت هناك تهم أخرى غير واردة في التقرير فلماذا تم إخفائها على اللجنة التأديبية وحرمان المعني بالأمر من الدفاع عن نفسه.

ونتيجة لهذه الأوضاع المتدهورة، فإن النقابة الوطنية لموظفي وزارة الصيد البحري المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعلن ما يلي :

1. إدانتها المطلقة لهذا القرار الصادر عن السيد الوزير في حق هذا الموظف الذي لا يشكل في حقيقة ما يجري على أرض الواقع إلا الحلقة الضعيفة التي تخفي ما وراء الستار. حيث أن مثل هذه الخرجات تفرغ مبدأ دولة الحق و القانون و دولة المؤسسات من محتواها التنظيمي و القانوني و من الأهداف المتوخاة منها.

2. احترام نقابتنا للقرارات التأديبية الصادرة عن المجلس التأديبي وبشكل كلي ولا يمكن قبول بعض القرارات ورفض أخرى. كما ندعو كافة الموظفين بالإدارة المركزية و المصالح الخارجية للاستعداد لخوض كل الأشكال النضالية دفاعا عن المسؤولية و المشروعية و القوة الاعتبارية للجان الادارية المتساوية الأعضاء.

3. شجبنا المطلق للطريقة المنهجة في تدبير الموارد البشرية ضاربا عرض الحائط مصالح الموظفين والتي بينت بالواضح عدم كفاءة المسؤولين عن هذا الملف ونخص بالذكر: عدم عقد اللجان الثنائية الخاصة في الوقت المناسب على غرار باقي الوزارات أي قبل إنتخابات 3 يونيو كما طالبنا بذلك منذ شهر أبريل، البطء في تدبير ملف المهندسين وعدم احترام السقف الزمني المحدد في شهر واحد من طرف الإدارة لحل هذا الإشكال و حل الملفات العالقة للموظفين.

4. رفضنا التام للمسرحية المعتمدة حاليا في التباري على المناصب الشاغرة خاصة بالإدارة المركزية بحيث يشوبها إقصاء ممنهج للكفاءات وذلك في غياب معايير واضحة لاختيار أعضاء اللجنة ذات علاقة بالمنصب المتبارى حوله وليس من أعضاء دائمون لا علاقة لهم بالموضوع. أضف الى ذالك عدم إقرار معايير شفافة تأخذ بعين الاعتبار شهادة وتكوين الموظف، مساره المهني والإداري، كفاءته وعلاقته بالموضوع.

5. إدانتنا المطلقة لتماطل الإدارة في مراجعة ورفع التعويضات الهزيلة عن ساعات العمل الإضافية للموظفين الذين يشتغلون ليلا في ظروف جد قاسية وفي غياب تام لأدنى شروط السلامة. بالمقابل يتم بسهولة الزيادة وبسخاء في المنح لبعض الموظفين المقربين المنعم عليهم ضاربة عرض الحائط مبدأ المساواة.

6. استغرابنا لتملص الإدارة من التزاماتها بخصوص تنفيذ بنود إتفاق محضر 16 أبريل 2015 الموقع من قبل الطرفين (الإدارة والنقابة).

وأخيرا إن النقابة الوطنية لموظفي وزارة الصيد البحري ستقف سدا منيعا لكل التجاوزات و أنها على استعداد تام لخوض كل الاشكال النضالية، عبر برنامج نضالي سنسطره لاحقا، إذا لم يتم التجاوب مع ملفها المطلبي وأنها لن تتوان عن الدفاع عن حقوق الموظفين المشروعة وفضح كل ممارسة خارجة عن نطاق القانون وفتح ملفات الفساد الحقيقية الذي يعرفها قطاع الصيد البحري والتي يتم التستر عنها.

عن المكتب الوطني

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
النقابة الوطنية لموظفي وزارة
الكاتب العام